

اولا في الماء كعشده وسوا كان الحجاج اليه لعظمه ربيته الخاطرا واحترق اهل القاهره ولا الخراج  
البر للمعني وان كان محتاج اليه لا خلة لان خلة الطبخ دون خلة العطق والما حلة العنق لانه  
فلتحقق العجل انه اذا لم يجد ولو استييد فوجد البر وعدها سوادا وبيته طرا لانه اصيل في البر اذا  
الكل اصيل فهو وجهه الما غليلا بالبر لا يجوز التيمم كافي في الخراج في السراج الوهاج وفي الخلاص لو كان  
منه بل هو لا يجوز التيمم انهم يستعملون حاله فاعلم انهم لو صبوا صندوقه في شيا مستويا وهو  
الاول والاستجاب فرض لازم في ظاهر الرواية عن صاحبنا حتى لو ترك شيئا قليلا من موضع التيمم يجوز  
واحد على ن هذا هو الصحيح قال شراح الوقايع وعليه الفتوى روي الحسن عن ابي حنيفة ان الاثر في التيمم  
وجهه ويؤيد مع سفيان بن عيينه بن ابي حنيفة قوله بنوم جزيته وقد وقع ذكر الصلابة في كثير من الكتب والروايات  
في الاصل والوضع دون الصلابة وفي بعض الروايات الصلابة فاختلاف المشايخ فيهم من قال في الصلابة وان كان  
الموضع جازي لما انا الاثر جازي بلغ الصلابة ومنه من ذهب الي ان المقصود بذكر الصلابة في الرواية التيمم  
ومن تبعه انه لا بد من ثلاث شرطية شرطية للوجه وضربه كذا في بعض الروايات فان قلت قد روي عن جزيته  
احتاج الي ثلاث شرطيات فقلت ما روي عن احتياج الي ذلك فقلت ليس فينا الما لانه اذا فعلها لم يقتل  
الاصابع اذ لم يبللها ربيتهما وهو خلاف المقصود وهو التقليل لا بتوق عليه ولو كان التيمم  
واجبا ايضا وفسنا وهو قول جمهور العلماء الا حديث الواجب في كل طهر من طهر وانما عدلت عن قولهم ظاهر  
القول بطله لما تقدم في شرطية التيمم كون الصلابة شرطية في قوله تعالى فتميم اصعبا وطيبا واطيب في  
واما الاجزاء التي اصابها نجاسة منحت وذهب انما هذا ظاهر الرواية في نهج في حق التيمم طهر في حق  
ولحقها طاهر في حق الكل واتمامه التيمم نفي العقد الطهور به كالم استعمال ما هو في ظهوره في قوله  
ليخرج ما ذكرنا في غيره في منطوقه وبيان الحديث الواردة من قوله صلى الله عليه وسلم جعل الارض طيبا  
بنيان الطهور وفي الخبر الصحيح في الحديث والبراع ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز لانه لا يصير شيئا من التيمم  
يتبادر به الاثر في براه لا ما فصل كالم الفاضل في الالة بعد الصلابة الا انها في قوله وهو في غيره استعماله  
على صورة واحدة وهي ان يمسر بالصلابة التي روي بها في رواية التيمم في وجهه ليس غيره ولما علم من قوله  
اي يقيمها كان من جنس الارض قال بعض المحققين كل ما يخالط بالانسان فيصير راءه كالشجر وينطبق ويلين كالماء  
فليس من جنس الارض وما عد ذلك فهو من جنس الارض فلا يجوز التيمم بالاشجار والوجاه المختار في الروايات  
والماء المتحد والمعادن الا ان يكون في حياها خيروج للتراب الذي عليه لا بها نفسها واللولوان كان سخي قلالة  
متولد من حواء في الحجر والرقيق والمراد بجوزها الحجر والتراب والبراع والصلابة من الصفعة من الارض دون الماء  
ولطيفه للنزول والحكم والبراع والحفرة والكبريت والشمع والطين والطين والطين والطين والطين والطين  
التي يصبغ بهم جوازها بالرجحان وفيه الجفيل عن فاية البيان والتوسيع والعتاب والخطب ومعه الدراية  
والشعب والرواية في حاله وكان الاول سهوا نهي اول الظاهر ليس سهوا لانه انما منع جواز التيمم بما قام عنده  
من انه يعتقد من الماء واللولوان كان كالماء ان ذلك لا خلاف في منع الجواز والقال بالجو انما قاله لما في حقه

كما استعمل طاهر  
في حق الصلابة  
ان الطهور في  
الطهر

انه من جمل اجزاء الارض فان كان كذلك فلا خلاف في جواز الروايات الذي دل على اهل الجدة بالجره ان  
منه في شئ بالنبات وشبهه بالماء وتلقا فصيحة كل اهل الفرج عبد الرحمن بن علي بن ابي طالب  
له ذكر في المغاذه والجواهير حيث قال ان المراد من مستطيرب الجبال والنبات في شجرة وشبهه بالنبات بلونه  
اشجارا ثانيا في بعض النسخ وات عروقها وعصان خضر مستعجب تارة يسلطون والارضية في الارض  
بالرطوبة في فخر العيون وغلا الرطوبة فحارة الماء فهو يشبه العيون في شدة والنبات بوجهه وكان الماء  
لما طال مكانه على الارض بهتة للارضية اقتصرت على الارض في تيمم في كل طهر للبراعين في التيمم في  
الارض المستخينة بطنه فلما كانت اجزاء البراعين وهو رطب طلع الي العيون وتشتع كاشفا ان التيمم في الارض  
الهي حجة وبرد وصار اجزاء العيون جليلا والبراعين ذاتية تعقل وكلها هربا لما جازت في الارض في البراعين  
في العيون وظهر من حرايتها استطاعتها انما اياها بغير وانما اهلها البراعين عند وفرة العيون  
شدة حرارة الشمس ذمت الرطوبة من مظاهرها وكان تلحق انهم ويلقوا على بان نبات طهر انما الصلابة  
المعالم من عدم جواز التيمم به انتهى لان ليس من جنس الارض وان رطبها بالماء وان لم يكن على طهر في  
غبار روي اياها لم يمسرها مطلقا يعجز عن جزيته من جنس الارض وان لم يكن على نبات حرا في موضع  
الاعمال عليه جاز وقال جمهور العلماء في قولنا في سحر جزيته من جنس الارض لانها في حياها في الارض  
فيها ضابط التيمم وهو وضع بعض موضعها بالماء في حال اذ لم يمسرها روي عن جزيته من جنس الارض  
المطلوب جعل الصلابة مسوحا والعصنة التيمم وهو مستنف اتفاقا ولا يصح فيها ضابط التيمم وهو وضع اليد  
موضعها مع جزيته صلا للصلابة والارض من اهل الروايات الذي هو الاثر انما في فخر التيمم ومثاله  
نؤذات من التيمم في ابي ابراهيم الاخذ للوضوء من التيمم في قوله مطلقا يعجز عن جزيته من جنس الارض  
وتغيرها وعند ابي يوسف لا يجوز الاخذ بالجزء اعجز عن التيمم في قوله مطلقا يعجز عن جزيته من جنس الارض  
فلا يجوز في قطع وهو مودة لانه ليس من جنس الارض كما قد ساءه في التعاقب لا يخلط تراب بقوه قاي في طهارة  
واد احرقت الارض النار انا خلطت بالرسا ويعتقد في الغالب ان كانت الغلابة لاجزاء التيمم والاقلا في  
فتح التيمم بجزيته بالارض المتبرقة في الاصح ولم يفضل والظاهر التفضل في جزيته من التيمم والاعمال في الذهب  
والفضة ان كان سواها لا يجوز وان لم يكن مسبوكا او كان يخلط بالتراب والغلابة للتراب انما هو في العلم بجزيته  
قبل دخول الوقت وجاز التيمم لاكثر من موضع جاز ان كان لا بد من مطلق عنده الماء وليس المبرور في ربيع  
به الحرف الي وقت وجود الماء لا يوجب للصلابة مع قيام الحديث وقال الشافعي وهو في غير موضع في قوله  
فلا يجوز في وقت الوقت والاصل به التيمم في ربيته عنده وعند ابي حنيفة لا يصلي به سائسا من فخره وفي جاز في قوله  
موت صلاة جازة في قوله في هذا لا يكون في روي كما كان لا بد في الوجود التيمم في العلم بالبراعين والارضية في الارض  
في حقه وانما هو السفي في الفاني في صحيح في التيمم في الامام عبد الجبار في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
جوازها التيمم في حقه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
يقول ان لا بد فان كان ما سافر روية للتيمم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

واذا طهر في ربه  
وتشبهه في شئ في عمل طهر ليس الارض بل يشبه

انه